05

د. اشرف سمير انور

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قضايا اقتصادية

للتأهيل للسلك

التجاري والدبلوماسي

دبلوماسية اقتصادية | سياسات وتنمية | تجارة واستثمار | شراكات دولية | اقتصاد عالمي

قضايا اقتصادية متنوعة

د. أشرف سمير

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

ashanwar@feps.edu.eg

2026

(1).عرف المصطلحات الاقتصادية التالية:..... 4
(2).ما المزايا التي تحققها مصر من اتفاقية أغادير؟..... 5
(3).كيف تستفيد مصر من اتفاقية التجارة الحرة مع دول الإفتا؟ 8
(4).ما تأثير اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا على حجم التبادل التجاري؟ 10
(5).وضح تأثير الشراكة الاقتصادية بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وذلك من حيث أهم المكاسب المحتملة للصين وأهم المكاسب المحتملة على الاقتصاد المصري وعلى عائدات قناة السويس وتوطين الصناعات الصينية بمصر. 13
(6).وضح دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؟ 17
(7).اذكر قائمة بالصناديق التنموية الأخرى الإقليمية 21

اتفاقيات ومؤسسات هامة

(1). عرف المصطلحات الاقتصادية التالية:

المصطلح	الترجمة	التعريف
قواعد المنشأ	Rules of Origin	قواعد تحدد الدولة التي يُعتبر المنتج من منشأها، وتحدد بالتالي ما إذا كان يستحق المزايا الجمركية التي تمنحها الاتفاقية.
تراكم المنشأ	Cumulation of Origin	السماح باحتساب المدخلات أو مراحل الإنتاج التي تمت في دول أخرى مشاركة في الاتفاقية ضمن منشأ المنتج النهائي، وفقًا للشروط المحددة.
المعاملة التفضيلية	Preferential Treatment	منح المنتجات المستوردة شروطًا أفضل من المعتاد، مثل خفض الرسوم الجمركية أو إعفائها منها.
النفاذ إلى الأسواق	Market Access	قدرة المنتجات والخدمات على دخول سوق دولة أخرى وبيعها وفق الشروط التجارية والتنظيمية المعمول بها.
سلاسل القيمة	Value Chains	المراحل المختلفة التي تمر بها السلعة من المواد الخام إلى الإنتاج والتسويق والتصدير، ويمكن أن تتوزع هذه المراحل بين عدة دول.
التكامل الصناعي	Industrial Integration	توزيع مراحل الإنتاج بين دول أو شركات مختلفة للاستفادة من المزايا النسبية لكل طرف وخفض تكاليف الإنتاج.
القيمة المضافة المحلية	Domestic Value Added	الجزء من قيمة المنتج الذي يتم توليده داخل الاقتصاد المحلي من خلال الإنتاج والعمالة والخدمات والمدخلات المحلية.
التصنيع الموجه للتصدير	Export-Oriented Manufacturing	إنتاج السلع بهدف تصديرها إلى الأسواق الخارجية، وليس الاقتصار على تلبية الطلب المحلي.
الاستثمار التأسيسي الجديد	Greenfield Investment	إنشاء مشروع إنتاجي جديد بالكامل، مما يؤدي إلى إضافة طاقة إنتاجية وفرص عمل جديدة إلى الاقتصاد المضيف.

الاستثمار الموجه للتصدير	Export-Oriented Investment	استثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع طاقة إنتاجية مخصصة بدرجة كبيرة لخدمة الأسواق الخارجية.
نقل التكنولوجيا	Technology Transfer	انتقال التكنولوجيا والمعرفة الفنية وأساليب الإنتاج والإدارة من شركة أو دولة إلى أخرى بما يساعد على تطوير القدرات الإنتاجية المحلية.
التوطين الصناعي	Industrial Localization	إقامة مراحل الإنتاج داخل الدولة بدلًا من الاعتماد على استيراد المنتجات النهائية، بما يزيد الإنتاج والقيمة المضافة وفرص العمل محليًا.
التمويل التنموي	Development Finance	تمويل يوجه إلى مشروعات طويلة الأجل تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل مشروعات البنية الأساسية، والطاقة، والنقل، والصناعة.
القروض الميسرة	Concessional Loans	قروض تقدم بشروط أفضل من القروض التجارية، مثل انخفاض سعر الفائدة أو طول فترة السداد أو وجود فترة سماح.
الخدمات اللوجستية	Logistics Services	خدمات نقل وتخزين وتوزيع السلع وإدارة انتقالها من أماكن الإنتاج إلى الأسواق.
المركز اللوجستي	Logistics Hub	موقع يجمع ويخزن ويعيد توزيع السلع ويربط بين عدة أسواق وممرات تجارية.

(2). ما المزايا التي تحققها مصر من اتفاقية أغادير؟

وُقعت اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية الأربعة – (اتفاقية اغادير) في الرباط بتاريخ 25 فبراير 2004، وتهدف الاتفاقية الى إيجاد منطقة تجارة حرة بين الدول الأطراف، وزيادة التبادل التجاري البيني من ناحية ومع الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

الدول الأعضاء: مصر، الأردن، المغرب، تونس

كما تهدف الى زيادة التكامل الصناعي بين الدول العربية المتوسطية من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية وتحقيق مبدأ تراكم المنشأ، بما يعزز من قدرة الدول الأعضاء التصديرية للنفاذ الى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، ويشجع على مزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية.

السلع المعفاة

كافة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ

مدة الاتفاقية

تنص المادة الواحدة والثلاثون من الاتفاقية على سريانها لمدة غير محددة ويمكن لأي طرف من أطراف الاتفاقية الانسحاب منها بإشعار لجنة وزراء الخارجية بذلك وينتهي العمل بهذه الاتفاقية بالنسبة للدولة المنسحبة بعد مرور ثلاث شهور من تاريخ الإشعار.

مزايا اتفاقية أغادير

1. **تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء** من خلال تطبيق **قواعد تراكم المنشأ**، بما يسمح باستخدام المدخلات والمواد المنتجة في الدول الأطراف في عمليات التصنيع، واحتسابها ضمن منشأ المنتج النهائي، الأمر الذي يدعم التعاون الصناعي ويشجع على إقامة سلاسل قيمة إقليمية مشتركة.

2. **المساهمة في تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وصولًا إلى إقامة **سوق عربية مشتركة**، من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة وتعزيز انسياب السلع بين الدول الأطراف.

3. **زيادة فرص نفاذ المنتجات العربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي**، مستفيدةً من قواعد المنشأ التفضيلية المرتبطة باتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، وهو ما يعزز القدرة التنافسية للصادرات ويتيح للدول الأعضاء الاستفادة من اتساع السوق الأوروبية.

4. **تنمية التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء**، ولا سيما التجارة البينية بين مصر والدول العربية الأطراف، من خلال إزالة الحواجز التجارية وتوفير بيئة أكثر ملاءمة للتعاون الاقتصادي والصناعي، بما يسهم في زيادة التجارة العربية البينية.

5. **تحفيز الاستثمارات والتعاون الصناعي الإقليمي**، إذ تتيح قواعد تراكم المنشأ توزيع مراحل الإنتاج بين الدول الأعضاء والاستفادة من المزايا التفضيلية عند التصدير إلى الأسواق الأوروبية، بما يشجع إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة ويعزز سلاسل القيمة الإقليمية.

6. **توفير إطار متكامل لتنظيم وتيسير التجارة** من خلال معالجة مجموعة من الموضوعات المرتبطة بالتجارة والاستثمار، ومن أهمها **الأنظمة الجمركية، وقواعد المنشأ، والمشتريات الحكومية، والمعاملات المالية، وتدابير الحماية، والصناعات الناشئة، والدعم والإغراق، والملكية الفكرية، والمواصفات والمعايير، وتسوية المنازعات.**

7. **تحرير التجارة بين الدول الأطراف** من خلال إزالة الرسوم الجمركية والقيود ذات الأثر المماثل على السلع وفقًا لأحكام وجداول التحرير المنصوص عليها في الاتفاقية، بما يدعم انسياب التجارة ويعزز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

مكاسب الاتفاقية بالنسبة لمصر:

- **زيادة الصادرات المصرية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي** من خلال الاستفادة من **نظام تراكم المنشأ الأورومتوسطي**، الذي يسمح بدمج المدخلات المنتجة في الدول الأطراف في عمليات التصنيع المصرية والاستفادة من المعاملة التفضيلية عند تصدير المنتج النهائي إلى الأسواق الأوروبية. ومن ثم، يمكن للاتفاقية أن تدعم **زيادة حصيلة الصادرات السلعية وتحسين رصيد الميزان التجاري والحساب الجاري.**
- **تحويل مصر إلى قاعدة إنتاج وتصدير داخل سلاسل القيمة الأورومتوسطية**، من خلال إتاحة إمكانية توزيع مراحل الإنتاج بين مصر وبقية دول الاتفاقية والاتحاد الأوروبي. ويتيح ذلك لمصر استقطاب الأنشطة الإنتاجية التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وزيادة **القيمة المضافة المحلية والمحتوى المحلي للصادرات** بدلًا من الاقتصار على تصدير السلع الأولية أو منخفضة القيمة المضافة.
- **جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للتصدير**، إذ يمكن أن تصبح مصر أكثر جاذبية للمستثمرين الأوروبيين ودول البحر المتوسط الذين يسعون إلى الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج في مصر والوصول التفضيلي إلى الأسواق الأوروبية. وتنعكس هذه التدفقات في **الحساب المالي والرأسمالي لميزان المدفوعات**، فضلًا عن أثرها في زيادة الطاقة الإنتاجية والصادرات.
- **تعميق التكامل الصناعي بين دول الاتفاقية**، بحيث لا تكون العلاقة التجارية بين مصر والأردن والمغرب وتونس مجرد تبادل للسلع النهائية، وإنما تتطور إلى **تقسيم إقليمي للعمل وسلاسل إنتاج مشتركة**؛ فقد تنتج دولة مدخلات وسيطة، بينما تتولى دولة أخرى مرحلة التصنيع أو التجميع، ثم يتم تصدير المنتج النهائي إلى السوق الأوروبية. ويؤدي ذلك إلى رفع الإنتاجية والكفاءة وتعزيز **القيمة المضافة الإقليمية.**
- **تنويع الأسواق ومصادر الطلب الخارجي**، بما يقلل من مخاطر الاعتماد المفرط على عدد محدود من الأسواق أو المنتجات. فكلما اتسعت شبكة الشركاء التجاريين لمصر بين **الأسواق العربية والأوروبية والمتوسطية**، أصبحت الصادرات المصرية

أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الناتجة عن تباطؤ الطلب أو الأزمات الاقتصادية في سوق بعينه، وهو ما يعزز **مرونة الحساب الجاري وميزان المدفوعات**.

- **رفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية** من خلال خفض الحواجز التجارية وتسهيل حركة السلع والمدخلات، إلى جانب التقارب في **المواصفات والمعايير والإجراءات الجمركية**. ولا تقتصر المكاسب هنا على انخفاض تكلفة التصدير، بل تمتد إلى تحسين الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، ورفع قدرة الشركات المصرية على المنافسة في الأسواق الدولية.
- **تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات**، إذ إن زيادة اندماج الشركات المصرية في سلاسل القيمة مع الشركات الأوروبية والمتوسطية تتيح انتقال التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة ومعايير الجودة والتسويق والتصنيع. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى **رفع إنتاجية عوامل الإنتاج** وتحسين نوعية الصادرات وزيادة قدرتها على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.
- **زيادة قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر بصورة غير مباشرة**، من خلال تحسين آفاق النمو والصادرات وربحية القطاعات التصديرية، بما قد يدعم ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري. كما أن زيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على **توفير مصادر مستدامة للنقد الأجنبي**، وهو ما يخفف الضغوط على سوق الصرف ويدعم قدرة الاقتصاد على تمويل وارداته.
- **خلق فرص عمل وزيادة دخول العمل المرتبطة بالقطاعات القابلة للتصدير**، ولا سيما الصناعات التي تتمتع مصر فيها بمزايا نسبية أو إمكانات للتكامل مع الأسواق الأوروبية والمتوسطية. ومن ثم لا تقتصر آثار الاتفاقية على زيادة الصادرات، وإنما تمتد إلى **توسيع قاعدة الإنتاج والتشغيل ورفع الدخول**.
- **زيادة الطلب على الخدمات المرتبطة بالتجارة الدولية**، مثل النقل والخدمات اللوجستية والموانئ والتخزين والتأمين والتمويل التجاري، مع نمو حركة الصادرات والواردات والاستثمارات. وبذلك يمكن أن تمتد مكاسب الاتفاقية من **الميزان التجاري السلعي إلى ميزان الخدمات** أيضًا.
- **تحسين هيكل ميزان المدفوعات على المدى المتوسط والطويل** من خلال الجمع بين عدة قنوات: زيادة حصيلة الصادرات السلعية، وتنمية صادرات الخدمات المرتبطة بالتجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة القيمة المضافة المحلية للصادرات. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة لأن المكسب الحقيقي لا يتمثل فقط في زيادة حجم التجارة، وإنما في **زيادة صافي التدفقات الأجنبية المستدامة إلى الاقتصاد المصري**.

(3). كيف تستفيد مصر من اتفاقية التجارة الحرة مع دول الإفتا؟

وقعت مصر مع الدول الأعضاء في **الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (إفتا)**، وهي **أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا**، اتفاقية للتجارة الحرة في 27 يناير 2007، ودخلت حيز التنفيذ في **1أغسطس 2007**. وتهدف الاتفاقية إلى تحرير التجارة في السلع وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر ودول إفتا، بما يدعم اندماج مصر بصورة أكبر في **منطقة التجارة الأورومتوسطية**.

وتشمل الاتفاقية **المنتجات الصناعية، بما فيها الأسماك والمنتجات البحرية، والمنتجات الزراعية المصنعة،** في حين تخضع المنتجات الزراعية الأساسية لترتيبات تفضيلية بموجب اتفاقيات ثنائية بين مصر وكل دولة من دول إفتا المعنية.

وبموجب الاتفاقية، حصلت **الصادرات المصرية من المنتجات الصناعية إلى دول إفتا على النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ،** في حين التزمت مصر بخفض الرسوم الجمركية تدريجيًا على الواردات الصناعية القادمة من دول إفتا، بحيث تم بحلول **1يناير 2020** إلغاء الرسوم الجمركية على **تقريبًا جميع المنتجات الصناعية** وفقًا لجداول التفكيك الجمركي والاستثناءات المنصوص عليها في الاتفاقية.

ولا تقتصر الاتفاقية على تحرير تجارة السلع، وإنما تتضمن أيضًا أحكامًا تتعلق بـ**قواعد المنشأ، والاستثمار، والتجارة في الخدمات، وحركة المدفوعات ورؤوس الأموال، والملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية، والمنافسة، والتعاون الاقتصادي والمساعدة الفنية، وتسوية المنازعات،** بما يوفر إطارًا أوسع لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول إفتا.

الدول الأعضاء في رابطة الإفتا هي: سويسرا، النرويج، أيسلندا، ليختنشتاين

قواعد المنشأ والمكاسب الاقتصادية لمصر من اتفاقية إفتا

- تعتمد الاتفاقية على **قواعد منشأ تفضيلية** تحدد متى تُعتبر السلعة «مصرية المنشأ» وتستحق المعاملة الجمركية التفضيلية، أي الاستفادة من الرسوم الجمركية المخفضة أو المعفاة وفقًا لأحكام الاتفاقية. وتساعد هذه القواعد على ضمان استفادة المنتجات التي تستوفي شروط المنشأ من المزايا التجارية.
- تتيح الاتفاقية **توسيع نفاذ الصادرات المصرية إلى أسواق دول إفتا،** خاصة المنتجات الصناعية، إلى جانب المنتجات الزراعية والمصنعة والبحرية وفقًا للترتيبات التفضيلية المقررة. ويفتح ذلك أسواقًا جديدة أمام المنتج المصري، خاصة في اقتصادات تتميز بارتفاع مستويات الدخل والقدرة الشرائية، بما يدعم نمو الصادرات وحصيلة النقد الأجنبي.
- تسهم الاتفاقية في **تنويع الأسواق والشركاء التجاريين لمصر** من خلال تعزيز العلاقات مع سويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين، بما يقلل من الاعتماد على عدد محدود من الأسواق ويزيد قدرة الصادرات المصرية على مواجهة التقلبات والأزمات في الأسواق الخارجية.
- توفر الاتفاقية إطارًا لتعميق **التعاون الاقتصادي والاستثماري** مع دول إفتا، بما يمكن أن يشجع الشركات السويسرية والنرويجية والأيسلندية على إقامة مشروعات أو شراكات إنتاجية في مصر. وتزداد أهمية هذه الاستثمارات عندما تكون موجهة إلى القطاعات القابلة للتصدير، لأنها تجمع بين زيادة الإنتاج وجذب رأس المال الأجنبي وتوسيع قاعدة الصادرات.
- يمكن للتعاون والاستثمار أن يدعما **نقل التكنولوجيا والخبرات وتحسين الإنتاجية،** من خلال انتقال أساليب الإنتاج والإدارة والتكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المصرية، بما يساعد على تحسين جودة المنتجات وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة **القيمة المضافة المحلية،** أي زيادة الجزء الذي تضيفه الأنشطة الإنتاجية المصرية إلى قيمة السلعة النهائية.

د.أشرف سمير

- كما يتيح تحرير التجارة إمكانية حصول الصناعات المصرية على **آلات ومعدات ومدخلات إنتاج** من دول إفتا بشروط أكثر تنافسية، وهو ما قد يخفض تكاليف الإنتاج ويرفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، خاصة في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا أو المدخلات المستوردة.
- لا تقتصر الاتفاقية على تجارة السلع، بل توفر إطارًا للتعاون وتحرير **التجارة في الخدمات** وفقًا للأحكام المتفق عليها، إلى جانب المساعدة الفنية والتعاون الاقتصادي. ويمكن أن يفتح ذلك فرصًا أمام الشركات المصرية في بعض الأنشطة الخدمية، ويساعد على تطوير القدرات والخبرات المحلية.
- وعلى مستوى **ميزان المدفوعات**، يمكن أن تعمل هذه المكاسب من خلال عدة قنوات؛ فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة حصيلة النقد الأجنبي ودعم **الحساب الجاري**، بينما يمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تدعم **الحساب المالي**. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي زيادة الواردات من الآلات والمعدات والمدخلات إلى ارتفاع فاتورة الواردات في الأجل القصير، لكنها قد تكون ذات أثر إيجابي إذا ساعدت على زيادة الإنتاج والصادرات في الأجل المتوسط والطويل.
- وعليه، تتمثل أهمية اتفاقية إفتا بالنسبة لمصر في أنها لا تقتصر على تحرير التجارة، وإنما توفر إطارًا أوسع لزيادة الصادرات، وتنويع الأسواق، وجذب الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتحسين القدرة التنافسية، بما يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي وتوفير النقد الأجنبي وتعزيز مرونة ميزان المدفوعات.

(4). ما تأثير اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا على حجم التبادل التجاري؟

وقعت مصر وتركيا **اتفاقية تجارة حرة** في 27 ديسمبر 2005، ودخلت حيز التنفيذ في **1 مارس 2007**، بهدف تحرير التجارة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وتشمل الاتفاقية تجارة السلع، وقواعد المنشأ، والتدابير الصحية والصحة النباتية، والتجارة في الخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمشتريات الحكومية، والملكية الفكرية، وتدابير مكافحة الإغراق والحماية، وغيرها من المجالات المرتبطة بالعلاقات التجارية والاقتصادية.

1. تحرير التجارة وتوسيع فرص الصادرات المصرية:

ألغت تركيا الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية ذات المنشأ المصري منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بينما ألغت مصر الرسوم على المنتجات الصناعية ذات المنشأ التركي بصورة تدريجية وفق جدول التفكيك الجمركي، واكتمل التحرير في **1 يناير 2020**. أما المنتجات الزراعية، فتخضع لامتيازات تجارية محددة تشمل الإعفاء أو التخفيض الجمركي أو الحصص الجمركية لبعض المنتجات. ومن ثم، أسهم تحرير التجارة في تحسين شروط نفاذ المنتجات المصرية إلى السوق التركية، وفتح فرص أكبر أمام الصادرات الصناعية والزراعية والغذائية، شريطة استيفاء قواعد المنشأ والمواصفات الفنية المطلوبة.

2. تعميق التكامل الصناعي وسلاسل القيمة بين البلدين:

لا تقتصر أهمية الاتفاقية على تبادل السلع النهائية، وإنما تتيح مجالًا أكبر لتوزيع مراحل الإنتاج بين الشركات المصرية والتركية وفقًا للمزايا النسبية لكل بلد. ويساعد ذلك على بناء **سلاسل قيمة مشتركة**، بحيث يتم تنفيذ مراحل مختلفة من إنتاج السلعة في البلدين، بما يمكن أن يزيد القيمة المضافة المحلية، ويدعم التخصص الصناعي، ويربط الشركات المصرية بسلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية.

3. تعزيز الاستثمار التركي وتوجيهه نحو الإنتاج والتصدير:

يمكن لاستقرار العلاقات التجارية والنفاذ التفضيلي إلى السوق التركية، إلى جانب شبكة الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها مصر، أن يزيد جاذبية مصر للاستثمارات التركية، ولا سيما المشروعات الموجهة للإنتاج والتصدير. وقد اكتسب هذا المسار أهمية أكبر في عام 2026؛ ففي **4 فبراير 2026** عُقد الاجتماع الثاني لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين مصر وتركيا، وشهد توقيع مذكرة تفاهم في مجال الاستثمار، والاتفاق على إنشاء **اللجنة الوطنية لتشجيع ومتابعة الاستثمارات التركية في مصر** لتيسير إجراءات الاستثمار. كما أكد البلدان هدف رفع حجم التجارة الثنائية من نحو **9 مليارات دولار إلى 15 مليار دولار بحلول 2028.**

وتكتسب الاستثمارات التركية أهمية خاصة عندما تتجه إلى القطاعات الإنتاجية والتصديرية؛ إذ يمكن أن تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وخلق فرص العمل وربط الشركات المصرية بسلاسل الإنتاج والتصدير. وقد عكس منتدى الأعمال المصري–التركي الذي عقد في القاهرة في فبراير 2026 هذا الاهتمام؛ إذ شارك فيه أكثر من **460من رؤساء وممثلي الشركات التركية** ونحو **270من ممثلي القطاع الخاص المصري**، وناقش فرص الاستثمار التركي في السوق المصرية.

4. نقل التكنولوجيا والخبرات ورفع الإنتاجية:

يمكن للاستثمارات والشراكات الإنتاجية المصرية–التركية أن تسهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية وتحسين أساليب الإنتاج والجودة. وتزداد أهمية هذا الأثر عندما ترتبط الاستثمارات بنشاط إنتاجي فعلي، بما يساعد على رفع **إنتاجية العمل ورأس المال**، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة القيمة المضافة المحلية، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.

5. خفض تكلفة المدخلات وتعزيز القدرة التنافسية:

يتيح تحرير التجارة للصناعات المصرية إمكانية الحصول على بعض **الآلات والمعدات والمدخلات الوسيطة** من تركيا في ظل شروط تجارية أكثر تنافسية. وإذا تم توجيه هذه الواردات إلى الاستخدام الإنتاجي، فإنها قد تساعد على تحديث رأس المال الإنتاجي، وخفض تكاليف الإنتاج، ورفع إنتاجية الشركات المصرية، بما يدعم قدرتها على المنافسة والتصدير.

6. تعزيز الارتباط بسلاسل القيمة الأورومتوسطية:

لا تمنح اتفاقية مصر–تركيا في حد ذاتها المنتجات المصرية حقًا جديدًا في دخول سوق الاتحاد الأوروبي؛ فهذا النفاذ يستند إلى الأطر التجارية القائمة بين مصر والاتحاد الأوروبي. إلا أن ارتباط مصر وتركيا بنظام **تراكم المنشأ الأورومتوسطي** يوفر، وفقًا للشروط المطبقة، إمكانية احتساب بعض المدخلات ذات المنشأ من الدول الشريكة عند تحديد منشأ المنتج النهائي. ويعزز ذلك فرص التكامل الإنتاجي بين الشركات المصرية والتركية وربط جزء من الإنتاج المصري بسلاسل القيمة المرتبطة بالسوق الأوروبية. ومن التطورات المهمة أن **التراكم القطري بين تركيا ومصر أصبح ممكنًا اعتبارًا من 26 فبراير 2026** في إطار النظام المعدل لقواعد المنشأ الأورومتوسطية.

7. تنويع الأسواق والشركاء التجاريين:

يسهم توسيع العلاقات التجارية مع تركيا في تنويع الشركاء والأسواق الخارجية لمصر، بما يقلل من مخاطر الاعتماد المفرط على عدد محدود من الأسواق. كما تتيح العلاقات التجارية والاستثمارية مع تركيا فرصة لتعزيز الروابط الاقتصادية لمصر مع الأسواق الأوروبية والعربية والأفريقية، ليس من خلال اتفاقية مصر–تركيا وحدها، وإنما بالاستفادة من **شبكة الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها مصر وتركيا.**

8. الأثر على ميزان المدفوعات وتدفقات النقد الأجنبي:

تتجمع الآثار السابقة في عدة قنوات تؤثر في القطاع الخارجي للاقتصاد المصري؛ فزيادة الصادرات تدعم **الحساب الجاري** من خلال زيادة حصيلة النقد الأجنبي، بينما يمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التركي أن تدعم **الحساب المالي.** وفي المقابل، قد يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الواردات من تركيا، ولا سيما الآلات والمعدات والمدخلات الإنتاجية. لذلك لا يمكن افتراض تحسن الميزان التجاري تلقائيًا؛ وإنما يعتمد الأثر النهائي على قدرة مصر على تحويل تحرير التجارة والاستثمار إلى **زيادة مستدامة في الإنتاج والصادرات والقيمة المضافة المحلية.**

وبذلك، تتمثل القيمة الاقتصادية للاتفاقية في انتقال العلاقة المصرية–التركية من مجرد تحرير التجارة إلى إمكانية بناء علاقة أعمق تجمع بين التجارة والاستثمار والتكامل الصناعي. فكلما زادت حصة الاستثمارات الموجهة للإنتاج والتصدير، واستُخدمت الواردات التركية في تحديث القدرات الإنتاجية، ونجحت الشركات المصرية في الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والأورومتوسطية، أصبحت الاتفاقية أداة ليس فقط لزيادة حجم التبادل التجاري، وإنما أيضًا لرفع القدرة التنافسية وتنويع مصادر النقد الأجنبي وتعزيز النمو.

(5). وضح تأثير الشراكة الاقتصادية بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وذلك من حيث أهم المكاسب المحتملة للصين وأهم المكاسب المحتملة على الاقتصاد المصري وعلى عائدات قناة السويس وتوطين الصناعات الصينية بمصر.

أولًا: التحول في الشراكة الاقتصادية الصينية مع الشرق الأوسط وأفريقيا

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط وأفريقيا تحولًا من التركيز على **التجارة في السلع والموارد الأولية** إلى نموذج أكثر اتساعًا يقوم على **الاستثمار والبنية التحتية والتصنيع واللوجستيات وسلاسل القيمة**. وتأتي **مبادرة الحزام والطريق** في مقدمة الأطر التي دفعت هذا التحول، إذ تستهدف تعزيز الترابط بين مراكز الإنتاج والأسواق من خلال تطوير الموانئ والطرق والسكك الحديدية، والمناطق الصناعية، والطاقة، والاتصالات.

وتكتسب منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أهمية خاصة بالنسبة للصين لثلاثة أسباب مترابطة: فهي **مصدر مهم للطاقة والمواد الخام، وسوق متنامية للسلع والخدمات الصينية، وموقع استراتيجي على طرق التجارة التي تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا**. ومن ثم، فإن توسيع الحضور الصيني في المنطقة لا يرتبط فقط بزيادة الصادرات الصينية، وإنما أيضًا بتقليل تكاليف النقل، وتنويع مصادر الإمدادات والأسواق، وتعزيز مرونة سلاسل التوريد الصينية.

وفي الوقت نفسه، اتخذت الصين في **1مايو 2026** خطوة مهمة تجاه أفريقيا، إذ وسعت المعاملة الجمركية التفضيلية لتشمل **53دولة أفريقية لها علاقات دبلوماسية معها**، بما فيها مصر، في إطار سياسة تستهدف تعزيز التجارة والاستيراد من أفريقيا ودعم التصنيع والتنمية المشتركة.

وتُعد الصين أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر، إلا أن هيكل التجارة الثنائية يميل بصورة واضحة لصالح الصين؛ فقد بلغ **حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 13.9 مليار دولار عام 2023**، منها نحو **12.9 مليار دولار واردات مصرية من الصين** مقابل نحو **0.9 مليار دولار صادرات مصرية إليها**، وهو ما أدى إلى **عجز تجاري مصري يقارب 12 مليار دولار**. وتبرز هذه الفجوة أهمية توجيه الشراكة الصينية–المصرية نحو **زيادة الاستثمارات الإنتاجية والتصديرية، وتوطين الصناعات، ونقل التكنولوجيا**، بما يساعد على زيادة الصادرات والقيمة المضافة المحلية، وتحويل جزء من العلاقة التجارية من الاعتماد على الواردات إلى **الإنتاج المشترك والتصدير**، بما يمكن أن يسهم في الحد من اختلال الميزان التجاري وتعزيز تدفقات النقد الأجنبي.

ثانيًا: ما المكاسب المحتملة للصين؟

- **تأمين احتياجات الصين من الطاقة والمواد الخام:** تساعد الشراكات مع دول الشرق الأوسط وأفريقيا الصين على تنويع مصادر الطاقة والمعادن والمواد الخام الزراعية اللازمة لصناعاتها، خاصة الصناعات التحويلية والتكنولوجية وصناعات الطاقة الجديدة، بما يقلل مخاطر الاعتماد على عدد محدود من مصادر التوريد.

- **توسيع الأسواق أمام المنتجات والشركات الصينية:** توفر الأسواق العربية والأفريقية فرصًا واسعة للصادرات الصينية، خاصة الآلات والمعدات والإلكترونيات والسيارات ومعدات الطاقة والسلع الاستهلاكية، مما يساعد الصين على تنويع أسواقها وتقليل اعتمادها النسبي على الأسواق الغربية.
- **تعزيز حضور الشركات الصينية في سلاسل القيمة العالمية:** لا تقتصر الاستثمارات الصينية على بيع المنتجات، وإنما تمتد إلى إنشاء مصانع ومناطق صناعية ومراكز لوجستية، بما يسمح للشركات الصينية بتوزيع مراحل الإنتاج بين الدول وفقًا لتكاليف الإنتاج والقرب من الأسواق، وزيادة قدرتها على الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.
- **تأمين طرق التجارة وسلاسل الإمداد:** تسهم الاستثمارات الصينية في الموانئ والمناطق اللوجستية والصناعية في تحسين حركة السلع بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. وتكتسب **البحر الأحمر وقناة السويس** أهمية خاصة باعتبارهما جزءًا رئيسيًا من الطريق البحري الذي يربط شرق آسيا بالأسواق الأوروبية.
- **تدويل الشركات الصينية:** يساعد الاستثمار في الخارج الشركات الصينية على الانتقال من الاعتماد على التصدير من الصين إلى إنشاء قواعد إنتاج خارجية، بما يقربها من الأسواق المستهدفة، ويخفض بعض تكاليف النقل، ويمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات التجارية وشبكات الأسواق التي تتمتع بها الدول المضيفة.

ثالثًا: مبادرة الحزام والطريق والدور المحتمل لمصر

تعد **مبادرة الحزام والطريق**، التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينج عام **2013**، إطارًا واسعًا للتعاون الاقتصادي يهدف إلى تعزيز الترابط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال تطوير البنية التحتية للنقل والموانئ واللوجستيات والطاقة والمناطق الصناعية، إلى جانب تنمية التجارة والاستثمار وربط سلاسل الإنتاج والإمداد. وقد عززت مصر تعاونها مع الصين في إطار المبادرة منذ **2016**، مستفيدة من موقعها الجغرافي الذي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، ومن قناة السويس والموانئ والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بما يجعلها إحدى الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في مسارات التجارة والاستثمار المرتبطة بالمبادرة.

وتجسدت المشاركة المصرية في المبادرة في **الحضور الرسمي في الفعاليات الرئيسية، وتعزيز التعاون الاستثماري وتنفيذ المشروعات المرتبطة بالبنية الأساسية والتصنيع واللوجستيات.** فقد شارك رئيس الوزراء مصطفى مدبولي ممثلًا للرئيس عبد الفتاح السيسي في **منتدى الحزام والطريق الثالث في بكين عام 2023**، حيث أكد الجانبان أهمية تعميق التعاون بين مصر والصين، كما شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في **جلسة رفيعة المستوى حول مستقبل مبادرة الحزام والطريق في يونيو 2025** خلال اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في تيانجين.

وتبرز أهمية مصر في المبادرة بصورة خاصة من خلال **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**، التي توفر للصين قاعدة تجمع بين التصنيع والخدمات اللوجستية والوصول إلى الأسواق الخارجية. وقد استمر هذا التعاون في 2026؛ ففي يونيو استقبلت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وفدًا صينيًا رفيع المستوى من مدينة نانجينغ لبحث توسيع التعاون الاقتصادي والاستثماري وتعزيز

الشراكات الصناعية، مع التركيز على **الطاقة الجديدة والمتجددة، وصناعة السيارات ومكوناتها، والصناعات الطبية**. كما أكد الجانبان أهمية جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية الصينية إلى المنطقة.

ومن ثم، فإن القيمة الاقتصادية لمصر في إطار الحزام والطريق لا ينبغي أن تقتصر على كونها **ممرًا لعبور التجارة الصينية**، وإنما تتمثل في إمكانية تحولها إلى **قاعدة إقليمية للإنتاج واللوجستيات والتوزيع**. ويقوم النموذج المقترح على تكامل عناصر القوة لدى الطرفين:

- **الصين: توفر رأس المال والتكنولوجيا والمعدات والخبرة الصناعية،**
- **ومصر توفر الموقع الجغرافي والعمالة والسوق المحلية وشبكة الاتفاقيات التجارية، بينما توفر المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وقناة السويس قاعدة التصنيع والنقل والخدمات اللوجستية**، بما يتيح توجيه جزء من الإنتاج إلى الأسواق العربية والأفريقية والأوروبية.

وبهذا يمكن أن تنتقل مصر تدريجيًا من مجرد **دولة عبور للتجارة الصينية** إلى شريك إنتاجي ولوجستي داخل سلاسل القيمة المرتبطة بالمبادرة، بما يدعم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة القيمة المضافة المحلية، وتنمية الصادرات وتوليد النقد الأجنبي.

رابعًا: التأثيرات المحتملة على الاقتصاد المصري

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن للاستثمارات الصينية أن تسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، خاصة إذا اتجهت إلى **المشروعات الإنتاجية والتصديرية** بدلًا من الاقتصار على الأنشطة التجارية والإنشائية.

تحويل مصر إلى قاعدة للإنتاج والتصدير: لا تكمن الفائدة الأساسية للاستثمار الصيني في مجرد تدفق رأس المال، وإنما في إمكانية **تحويله إلى إنتاج محلي موجه للتصدير**. فموقع مصر، وقناة السويس، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إلى جانب شبكة الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها مصر، توفر للشركات الصينية قاعدة إنتاج يمكن من خلالها الوصول إلى الأسواق العربية والأفريقية والأوروبية، فضلًا عن السوق الصينية. وتزداد هذه الفرصة مع السياسة الصينية الجديدة تجاه أفريقيا؛ فمنذ **1 مايو 2026** وسعت الصين تطبيق المعاملة الجمركية الصفرية لتشمل الدول الأفريقية التي تربطها بها علاقات دبلوماسية، ومن بينها مصر، وقد دخلت بالفعل **شحنات من الحمضيات المصرية** إلى السوق الصينية دون رسوم جمركية. ويتيح ذلك فرصة لزيادة الصادرات المصرية إلى الصين، إلى جانب جذب استثمارات صينية يمكن أن تدعم التصنيع المحلي والتصدير.

ومن ثم، فإن الهدف بالنسبة لمصر لا ينبغي أن يقتصر على جذب الاستثمار الصيني، وإنما على **ربط الاستثمار بالإنتاج والتصدير**، بحيث يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية والقيمة المضافة المحلية وخلق فرص العمل وتوليد النقد الأجنبي. ويمكن أن

تشمل الأولويات **الصناعات الغذائية والزراعية، والصناعات الهندسية، ومكونات الطاقة الجديدة، والإلكترونيات، وغيرها من الصناعات القابلة للتصدير.**

التأثيرات على ميزان المدفوعات: يمكن أن تسهم الشراكة الصينية في دعم ميزان المدفوعات المصري من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، خاصة عندما تتجه الاستثمارات الصينية إلى المشروعات الإنتاجية والتصديرية. فهذه الاستثمارات لا توفر رأس المال فقط، وإنما يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج والصادرات وتوليد موارد إضافية من النقد الأجنبي. كما يمكن أن يؤدي توسع التجارة والصناعة والخدمات اللوجستية إلى زيادة حصيلة صادرات الخدمات، بما في ذلك خدمات النقل والموانئ وقناة السويس.

ومع ذلك، فإن أثر الشراكة على ميزان المدفوعات لا يكون إيجابيًا تلقائيًا؛ فقد تؤدي المشروعات الصينية إلى زيادة الواردات من المعدات والآلات والمدخلات اللازمة للإنتاج. ولذلك يرتبط الأثر الصافي بقدرة مصر على تحويل الاستثمارات الصينية إلى إنتاج محلي وصادرات وقيمة مضافة، بحيث تتجاوز الموارد من الصادرات والخدمات ما يرتبط بالمشروعات من احتياجات استيرادية، بما يعزز قدرة الاقتصاد على توليد تدفقات مستدامة من النقد الأجنبي.

تعزيز دور قناة السويس في التجارة واللوجستيات: يمكن أن تستفيد قناة السويس من توسع التجارة الصينية مع أوروبا وأفريقيا، من خلال زيادة حركة السفن والبضائع التي تستخدم الممر الملاحي، وإن كان ذلك لا يعني أن كل استثمار صيني في مصر يؤدي تلقائيًا إلى زيادة إيرادات القناة؛ إذ تتأثر الإيرادات أيضًا بحجم التجارة العالمية وحمولة السفن ورسوم العبور ومسارات التجارة والأوضاع الأمنية في المنطقة. وتتمثل الفائدة الأهم على المدى الطويل في إمكانية تكامل **قناة السويس مع المنطقة الاقتصادية، والموانئ، والأنشطة الصناعية، واللوجستية.** فإذا تحولت المنطقة إلى قاعدة للإنتاج والتصدير للشركات الصينية، فإن تدفقات المدخلات والمعدات إلى مصر، ثم تصدير المنتجات المصنعة إلى الأسواق الخارجية، يمكن أن تزيد الطلب على خدمات النقل والموانئ والخدمات اللوجستية. وبذلك لا تظل قناة السويس مجرد **ممر لعبور التجارة،** وإنما تصبح جزءًا من منظومة متكاملة تجمع بين **النقل والتصنيع والتخزين وإعادة التصدير والخدمات اللوجستية.**

خاتمة

في ضوء ما سبق، ينبغي ألا تقتصر استفادة مصر من الشراكة الصينية ومبادرة الحزام والطريق على زيادة حركة التجارة أو استقبال الاستثمارات، وإنما يجب أن تستهدف **تحويل مصر إلى قاعدة إقليمية للإنتاج والتصدير والخدمات اللوجستية.** ويتطلب ذلك الانتقال تدريجيًا من نموذج يقوم على استيراد المنتجات الصينية ونقلها عبر قناة السويس، إلى نموذج تستثمر فيه الشركات الصينية في مصر وتنقل التكنولوجيا والخبرات، وتشارك الشركات المصرية في سلاسل القيمة، ثم يُوجَّه جزء متزايد من الإنتاج إلى الأسواق الخارجية. وتوفر المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والموانئ وقناة السويس الأساس الملائم لربط التصنيع بالتجارة والخدمات اللوجستية، بما يحول الموقع الجغرافي لمصر إلى قيمة اقتصادية مضافة. كما تتيح التطورات التي شهدتها العلاقات

الاقتصادية المصرية–الصينية خلال 2026 فرصة لتعزيز هذا التوجه، خاصة مع توسع الاستثمارات الصينية وتزايد فرص النفاذ إلى الأسواق الأفريقية والصينية.

ولتحقيق هذا التحول، ينبغي أن تركز السياسة الاقتصادية المصرية على مجموعة من الأولويات:

- **زيادة الاستثمارات الصينية الإنتاجية والتصديرية:** توجيه الاستثمارات نحو الصناعات التي تمتلك مصر فيها مزايا تنافسية وقابلية للتصدير، بدلًا من الاقتصار على الأنشطة التجارية أو التجميع محدود القيمة المضافة.
- **تعميق التصنيع المحلي:** زيادة نسبة المكونات والمدخلات المنتجة محليًا داخل المشروعات الصينية، بما يرفع القيمة المضافة المحلية ويخلق روابط أقوى بين الشركات الصينية والمصرية.
- **نقل التكنولوجيا وبناء القدرات:** ربط الاستثمارات الصينية ببرامج للتدريب ونقل المعرفة والتكنولوجيا، بما يساعد على رفع إنتاجية العمالة وتطوير قدرات الشركات المصرية.
- **تحويل مصر إلى قاعدة للتصدير:** الاستفادة من شبكة الاتفاقيات التجارية المصرية لتوجيه الإنتاج إلى **الأسواق الأفريقية والعربية والأوروبية والصينية**، بدلًا من التركيز على السوق المحلية وحدها.
- **تعظيم التكامل بين الصناعة وقناة السويس:** ربط المنطقة الاقتصادية والموانئ وقناة السويس بالمناطق الصناعية وسلاسل الإمداد، بحيث لا تقتصر الاستفادة على رسوم العبور، وإنما تمتد إلى التصنيع والتخزين وإعادة التصدير والخدمات اللوجستية.
- **زيادة مشاركة الشركات المصرية في سلاسل القيمة:** تشجيع الشركات الصينية على الاعتماد على الموردين والمصنعين المصريين كلما كان ذلك ممكنًا، بما يوسع قاعدة الشركات المحلية ويزيد قدرتها على الاندماج في سلاسل الإنتاج الدولية.

(6). وضح دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؟

مقدمة

يُعد **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** إحدى المؤسسات المالية الإقليمية العربية، وقد جاء إنشاؤه استجابة للحاجة إلى تعزيز التعاون والتضامن الاقتصادي بين الدول العربية وتمويل مشروعات التنمية فيها. وتعود فكرة إنشاء مؤسسة عربية مشتركة للتمويل الإنمائي إلى فترة مبكرة من تاريخ العمل العربي المشترك، إلا أن الفكرة اكتسبت زخمًا كبيرًا بعد حرب يونيو 1967، عندما برزت الحاجة إلى بناء مؤسسات اقتصادية عربية قادرة على دعم التنمية وتعزيز التكامل بين الدول العربية.

أولًا: نشأة الصندوق وتطوره

جاءت المبادرة الأساسية لإنشاء الصندوق من **دولة الكويت**، التي تقدمت في عام 1967 بمقترح لإنشاء مؤسسة مالية عربية مشتركة تتولى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجع الاستثمارات والمشروعات العربية المشتركة.

وقد مر إنشاء الصندوق بعدة مراحل رئيسية:

- **1967:** وافق وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب على فكرة إنشاء الصندوق .
- **1968:** تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .
- **1971:** دخلت الاتفاقية حيز النفاذ .
- **1972:** عقد مجلس المحافظين أول اجتماعاته .
- **1974:** بدأ الصندوق عملياته الإقراضية من مقره في دولة الكويت .

وبذلك أصبح الصندوق مؤسسة مالية عربية إقليمية ذات شخصية قانونية مستقلة، تستهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

ثانيًا: أهداف الصندوق

تتمحور أهداف الصندوق حول **تمويل التنمية وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، ولذلك لا يقتصر دوره على تقديم القروض، وإنما يمتد إلى تقديم الخبرة والمساعدة الفنية وتشجيع الاستثمار.

وتتمثل أهم أهدافه في:

- **تمويل المشروعات التنموية:** تقديم قروض ميسرة للمشروعات الاقتصادية والاستثمارية ذات الأولوية في الدول العربية .
- **دعم المشروعات العربية المشتركة:** إعطاء أهمية خاصة للمشروعات التي تعزز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية .
- **تشجيع الاستثمار:** المساهمة في تعبئة وتوظيف الأموال العامة والخاصة لدعم التنمية الاقتصادية .
- **تقديم المساعدة الفنية:** توفير الخبرات والدراسات والاستشارات اللازمة لإعداد وتنفيذ المشروعات التنموية .
- **دعم القطاع الخاص:** توسع دور الصندوق منذ تعديل اتفاقية إنشائه عام 1997 ليشمل تمويل مشروعات القطاع الخاص وتقديم القروض والضمانات والمساهمة في رؤوس أموال بعض المؤسسات والمشروعات .

وهذا التطور يعكس انتقال دور الصندوق من التركيز الأساسي على **تمويل المشروعات الحكومية والبنية الأساسية** إلى دور أكثر اتساعًا يشمل **القطاع الخاص، والاستثمار، والخدمات المالية، والتنموية.**

ثالثًا: كيف يعمل الصندوق؟

يعتمد الصندوق في اختيار وتمويل المشروعات على مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى ضمان توجيه موارده إلى المشروعات الأكثر جدوى وأولوية. ولذلك لا يقتصر تقييم المشروع على حاجته إلى التمويل، وإنما يشمل قدرته على تحقيق عائد اقتصادي واجتماعي مستدام.

ومن أهم معايير عمل الصندوق:

- أن يكون المشروع منسجمًا مع **خطط وبرامج التنمية** في الدولة المستفيدة .
- التأكد من **الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية** للمشروع .
- توافر القدرة المؤسسية والفنية لدى الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع وتشغيله .
- مساهمة الدولة أو الجهة المستفيدة في تمويل المشروع .
- تحقيق قدر من **التوازن في توزيع التمويل بين الدول العربية** .
- إعطاء أولوية للمشروعات التي تدعم **التكامل الاقتصادي العربي** .
- متابعة تنفيذ المشروعات لضمان تحقيق أهدافها واستخدام التمويل بكفاءة .

كما يتعاون الصندوق مع الحكومات والجهات الوطنية والمؤسسات العربية والدولية عند إعداد المشروعات وتنفيذها، ولا يقتصر دوره على توفير التمويل، وإنما يشارك أيضًا في **الدراسات والتقييم والمتابعة وتقديم الخبرة الفنية.**

رابعًا: مجالات التمويل

تطورت مجالات تدخل الصندوق مع تطور احتياجات الاقتصادات العربية. ففي المراحل الأولى ركز بدرجة كبيرة على البنية الأساسية والقطاعات التي تمثل متطلبات أساسية للتنمية، ثم اتسع نطاق نشاطه ليشمل قطاعات الإنتاج والخدمات الاجتماعية.

وتشمل أهم مجالات التمويل: الطاقة والكهرباء، الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، النقل والموانئ والاتصالات، المياه والصرف الصحي، الصناعة والتعدين، الصحة والتعليم والإسكان وتنمية الموارد البشرية، مشروعات القطاع الخاص والمشروعات العربية المشتركة .

ويعكس هذا التنوع تحول الصندوق من مؤسسة تركز بصورة أساسية على تمويل البنية الأساسية إلى مؤسسة تشارك في **تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الأوسع.**

خامسًا: الموارد المالية للصندوق

يعتمد الصندوق في تمويل عملياته بصورة أساسية على **رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة**، وهو ما سمح له ببناء قاعدة مالية قوية ودعم قدرته على الاستمرار في تقديم التمويل التنموي.

وقد شهد رأس مال الصندوق زيادات متتالية منذ إنشائه لمواكبة ارتفاع احتياجات الدول العربية، كما ساهم احتفاظه بجزء كبير من أرباحه واستثماره لموارده بصورة محافظة في تعزيز مركزه المالي.

وتكمن أهمية هذه القاعدة المالية في أنها تمنح الصندوق قدرة أكبر على:

- تقديم **قروض تنموية بشروط مناسبة** .
- الاستمرار في تمويل المشروعات على المدى الطويل .
- مواجهة تقلبات الموارد والظروف الاقتصادية .
- دعم المشروعات ذات الأولوية التنموية حتى عندما تكون قدرتها التجارية محدودة .

سادسًا: الدور التنموي للصندوق

لا تقتصر أهمية الصندوق على حجم التمويل الذي يقدمه، وإنما تمتد إلى دوره في **بناء القدرات وتطوير المشروعات وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي** .فقد ساهم في تمويل مشروعات البنية الأساسية والطاقة والمياه والنقل والزراعة والصناعة والخدمات الاجتماعية، كما دعم مشروعات تتجاوز حدود الدولة الواحدة وتسهم في ربط الاقتصادات العربية.

ويظهر هذا الدور بصورة خاصة في المشروعات التي يمكن أن تحقق **منافع إقليمية مشتركة**، مثل شبكات النقل والكهرباء والاتصالات، ومشروعات المياه والأمن الغذائي، وغيرها من المشروعات التي تساعد على زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول العربية.

سابعًا: دعم القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي

أصبح القطاع الخاص عنصرًا أكثر أهمية في نشاط الصندوق بعد تعديل اتفاقية إنشائه عام 1997. فقد أصبح بإمكان الصندوق المساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص باستخدام أدوات متعددة، مثل القروض والضمانات والمساهمات في رؤوس الأموال والخدمات المالية والفنية والاستشارية.

ويمثل هذا التحول أهمية خاصة لأنه يربط التمويل التنموي بزيادة **الاستثمار والإنتاج والتشغيل**، ويعزز قدرة القطاع الخاص العربي على المشاركة في مشروعات التنمية والتكامل الاقتصادي.

ثامنًا: التعاون مع المؤسسات العربية والدولية

يعمل الصندوق ضمن منظومة أوسع من مؤسسات التمويل والتنمية العربية والدولية، ويتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في تمويل المشروعات وتنظيم الندوات والدراسات والأنشطة المتخصصة.

كما اضطلع بدور في **التنسيق بين مؤسسات وصناديق التمويل العربية**، بما يساعد على توحيد الجهود وتجنب ازدواجية التمويل وزيادة قدرة المؤسسات العربية على دعم المشروعات ذات الأولوية.

تاسعًا: الأهمية الاستراتيجية للصندوق

تتجاوز أهمية الصندوق كونه مؤسسة لتقديم القروض؛ فهو يمثل إحدى أدوات **التعاون الاقتصادي العربي** .فمن خلال تمويل البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية والمشروعات المشتركة، يمكن للصندوق أن يساعد الدول العربية على زيادة قدرتها الإنتاجية وتحسين الترابط بين اقتصاداتها.

ومن ثم، يمكن تلخيص أهميته في ثلاث وظائف رئيسية:

1. **وظيفة تمويلية:** توفير الموارد اللازمة للمشروعات التنموية .
2. **وظيفة فنية:** توفير الدراسات والخبرات والمساعدة الفنية .
3. **وظيفة تكاملية:** دعم المشروعات التي تعزز الترابط والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية .

الخاتمة

يمثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إحدى الآليات الرئيسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، إذ يجمع بين **التمويل والتنمية والخبرة الفنية والتكامل الاقتصادي** .وقد تطور دوره منذ إنشائه ليواكب التحولات التي شهدتها الاقتصادات العربية، فانتقل من التركيز على تمويل البنية الأساسية والمشروعات الحكومية إلى دعم القطاع الخاص والاستثمار والمشروعات العربية المشتركة.

وتكمن أهميته المستقبلية في قدرته على توجيه موارده نحو المشروعات التي تعالج التحديات الاقتصادية المشتركة، ولا سيما **البنية الأساسية الإقليمية، والأمن الغذائي والمائي، والطاقة، والنقل واللوجستيات، والتحول الرقمي، وتنمية القطاع الخاص**، بما يجعل التمويل العربي أداة ليس فقط لتمويل التنمية داخل الدول، وإنما أيضًا لتعزيز **التكامل الاقتصادي العربي وبناء مشروعات ذات عائد إقليمي مشترك.**

(7). اذكر قائمة بالصناديق التنموية الأخرى الإقليمية

المؤسسة	الدور الرئيسي
المؤسسة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي(AAAID)	تمول وتساهم في إنشاء مشروعات زراعية وصناعات غذائية في الدول العربية، وتركز على تحويل الموارد الزراعية إلى إنتاج ذي قيمة مضافة وتعزيز الأمن الغذائي العربي.

الشركة العربية للاستثمارات البترولية(APICORP)	مؤسسة مالية عربية متعددة الأطراف متخصصة في تمويل مشروعات الطاقة، وتوفر التمويل والاستثمار والاستشارات للمشروعات المرتبطة بالطاقة والصناعات البترولية والبتروكيماوية.
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)	توفر تأمينًا وضمانات للاستثمارات والصادرات، بما يساعد على تقليل المخاطر وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية والصناعية والتجارة الدولية.
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص(ICD)	تمول وتدعم مشروعات القطاع الخاص في الدول الأعضاء، بما في ذلك المشروعات الصناعية، وتساعد في تعبئة رأس المال وتطوير المؤسسات وتمويل التوسع والاستثمار.
المؤسسة العربية للإنماء الصناعي والتعدين	تهدف إلى دعم التعاون العربي في مجالات الصناعة والتعدين، وتطوير الصناعات العربية وتشجيع المشروعات الصناعية المشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات الفنية.